اقتصاد

مدير «التسليف الشعبي» لـ«الوطن»: توجه للتوسع في التسهيلات الائتمانية ورفع سقف قرض الدخل المحدود

عبد الهادي شباط

صرّح مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العربيد لـ«الوطن» بأن أولويات المصرف اليوم تتجه نحو التوسع في منح التسهيلات الأئتمانية وتنويع المحفظة، لتشمل مختلف الأغراض، خاصة المشروعات الإنتاجية، بما يسهم في تحريك الحالة الاقتصادية، مؤكداً التركيز على قروض الدخل المحدود كونها تمثل عنواناً مهماً في عمل المصرف، خاصة وأن للمصرف باعاً طويلاً في التعامل معها.

وفي أول تصريح صحفي له، أكد العربيد وجود رؤية لرفع سقوف قروض الدخل المحدود، والتي باتت غير مجدية للعاملين في الجهات العامة، في واقعها الحالي، إذ يخطط المصرف بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي من أجل مقترح لرفع سقوف هذه القروض لحدود ٥ ملايين ليرة سورية بدلاً من السقف الحالي المحدد بـ٥٠٠ ألف ليرة، مع مراعاة الراتب للموظف طالب القرض بما يضمن حق المصرف وقدرة المقترض على سداد أقساطه الشهرية.

واعتبر العربيد أن هناك العديد من الملفات لدى المصرف يتم العمل عليها لأنها تشكل قاعدة مهمة في عمل المصرف، وأبرزها خطة واسعة لتقييم حال فروع المصرف وإعادة النظر بالإدارات والتفويضات الممنوحة، والتوجه نحو زيادة الصلاحيات لإدارة الفروع ما يسهم بمنح مرونة أكبر في تنفيذ المهام المصرفية والخدمية التي تقدمها الفروع، وخاصة لجهة سرعة الاستجابة لمتطلبات العمل، إضافة لتطوير الخدمات التي تقدمها الفروع والعمل على توفير متطلبات العمل فيها من مستلزمات الأتمتة وتوفير العمالة المطلوبة والمؤهلة.

وبين العربيد أن المصرف يخطط للتوسع في الخدمات لتي يقدمها لتشمل الكثير من الخدمات التي يحتاجها المواطن، إلى جانب تحسين الخدمات القائمة والمعمول فيها حالياً لدى المصرف، وخاصة تطوير خدمة الكفالات التي يقدمها المصرف والتي تحقق عائدات مهمة، منوهاً بأنه لابد من تحقيق أفضل منفعة في حالة الانتشار الواسع لفروع التسليف الشعبي وتوزعها في المحافظات ومراكز المدن المختلفة، خاصة وأن المرحلة المقبلة من العمل المصرفي سوف تشهد توسعاً في الأتمتة وتفعيل الدفع الإلكتروني الذي سيفتح فضاء أوسع في القطاع.

وأشار إلى أن حجم الودائع لدى المصرف سجل ارتفاعاً واضحاً خلال السنوات السابقة بسبب تراجع حالة التوظيفات للودائع، جراء الظروف التي رافقت السنوات السابقة، مبيناً أن المصرف يتجه للبحث عن فرص آمنة للتوظيف بما يسهم في زيادة نشاط المصرف وتحقيق هوامش أرباح تمكن المصرف من الاستمرار في عمله وتقديم خدماته.

واعتبر العربيد أن شهادات الاستثمار تمثل حيزاً مهماً لدى المصرف، وسوف يتم العمل على زيادة استثماراتها والتوسع فيها، خاصة وأن مؤشرات المصرف تظهر حالة متنامية للمرونة التي تتمتع بها الشهادات ومعدل الفائدة المرتفع المطبق عليها والمحدد بـ١٠٪ سنوياً، إضافة لاستقرار نسبة السيولة لدى المصرف، حيث يصدر مصرف التسليف الشعبي شهادات الاستثمار بمجموعاتها الثلاث (أ- ب- ج) بعدة فئات نقدية، علماً بأن المصرف منح حتى نهاية النصف الأول من العام الماضي (٢٠١٨) أكثر من ١١٥ ألف قرض بقيمة تجاوزت ٤٥ مليار ليرة، وهو ما يشير إلى مستوى الطلب على القروض لدى مصرف التسليف الشعبي وخاصة قروض الدخل المحدود من قبل العاملين في الدولة من المدنيين والعسكريين.

استيراد ٢,٢ مليون طن قمح خلال العامين الماضيين

مدير «الحبوب» لـ«الوطن»: ٣ مناقصات لاستيراد القمح منذ بداية ٢٠١٩

علي محمود سليمان

صرّح مدير عام المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» بأن المؤسسة استوردت خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ما يقارب ٢,٢ مليون طن قمح طري، وذلك من خلال المناقصات التي كان يتم الإعلان عنها كل فترة وتجري عادة بكمية ٢٠٠ ألف طن للمناقصة الواحدة.

وأوضح أن البواخر التي تصل حالياً وتفرغ حمولاتها في المرافئ السورية تعود للعقود الماضية التي أبرمت وتنفذ حالياً، ومنذ بداية العام الحالي ٢٠١٩ تم الإعلان عن ثلاث مناقصات لاستيراد القمح الطري، إذ تم تثبيت أول مناقصة بتاريخ ٢٠١٩/١/٧ وهي لكمية ٢٠٠ ألف طن قمح طري، وحدد سعر الطن الواحد بحوالي ٢٧٠ دولاراً أميركياً على أن يكون التسديد لكامل العقد بالليرة السورية، منوهاً بأن السعر الذي حدد يقارب السعر العالمي لطن القمح الواحد ولأسعاره في دول الجوار.

وبيّن قاسم أن هذا العقد سيتم تنفيذه خلال شهري شباط وآذار القادمين، فيما تم الإعلان عن مناقصة ثانية سيتم التقديم لها بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٨ والمناقصة الثانية يجري التقديم لها بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤، لكمية ٢٠٠ ألف طن قمح طري للمناقصة الواحدة، ويتم تسديد قيمة كل مناقصة بالدولار الأميركي.

وأوضح أنه مع تنفيذ هذه المناقصات الثلاث سيكون إجمالي ما يتم استيراده من القمح الطري خلال العام الحالي هو ٦٠٠ ألف طن قمح، وذلك قبل بداية حصاد موسم القمح في سورية، حيث تشير المؤشرات المناخية والزراعية إلى أن موسم العام الحالي سيكون جيداً، منوهاً بأنه بعد الاطلاع على واقع الموسم الحالي «على البيدر» يمكن الحديث إن كنا بحاجة لاستيراد كميات إضافية، حيث تعمل المؤسسة بسياسة تأمين حاجة البلد من القمح مع تعزيز المخزون الإستراتيجي من دون أي مخاطر، مؤكداً أن المخازين جيدة من القمح.

ولفت قاسم إلى أن نسبة ٩٠ بالمئة من القمح الطري التي تم استيرادها خلال العامين الماضيين هي ذات منشأ روسي، البقية من رومانيا وبلغاريا.

وكانت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب قد أعلنت يوم أمس عن رغبتها بإجراء مناقصة داخلية- خارجية لاستيراد كمية ٢٠٠ ألف طن متري قمح طري خبزي للطحن وفق دفتر شروط ينص بأن مدة شحن الكمية هي ٦٠ يوماً تبدأ من تاريخ تبليغ أمر المباشرة للبائع ولا تقبل العروض المجزأة للمناقصة بما لا يقل عن ٥٠ ألف طن للعرض الواحد ويحق للمؤسسة التثبيت لعارض أو أكثر.

واشترطت المؤسسة أن يكون مصدر القمح الطري من روسيا أو رومانيا أو بلغاريا مع وضع شرط بغرامة ٠,٣ بالمئة من قيمة الكمية المتأخر في شحنها عن كل يوم تأخير على ألا تزيد غرامة التأخير على ٢٠ بالمئة من القيمة الإجمالية للعقد وفي حال تجاوز المدة يحق للمؤسسة مصادرة الكفالة النهائية وملاحقة البائع لتسديد العطل والضرر وفروقات الأسعار إن وجدت، وتقدم العروض بالدولار الأميركي فقط وتدفع قيمة البضاعة بالدولار الأميركي أيضاً وبالتنسيق مع مصرف سورية المركزي ويتحمل البائع جميع نفقات تسديد القيمة.

انخفاض المنتجات التركية المهرّبة في أسواق دمشق

خربوطلي لـ«الوطن»: السلع المهربة تعوق توجه إحلال المستوردات

وفاء جديد

صرّح مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي لـ«الوطن» بأن موضوع دراسة بدائل المستوردات ودعم الإنتاج المحلي من اللجنة المنبثقة بتكليف من رئاسة مجلس الوزراء؛ أمر مهم جداً، لأن المنتجات المستوردة خلال فترة الأزمة وحتى ما قبلها تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، خاصة لجهة القطع الأجنبي، مع توافر إمكانيات لتصنيع بدائل محلية لها، ولهذا السبب تم تشكيل اللجنة لبحث هذا الموضوع والتركيز على السلع التي سيتم تشجيع إنتاجها محلياً.

وبين أن المعوقات أمام توجه إحلال المستوردات تتعلق بالمنافسة الخارجية من قبل السلع المهربة التي تدخل بطريقة غير نظامية، إضافة إلى اقتصاديات الحجم الكبير بمعنى أن تكون التكلفة مقبولة للبدائل لكي تكون قادرة على منافسة السلع المستوردة، خصوصاً السلع التي من غير الممكن منع استيرادها كتلك القادمة من منشأ عربي ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، لكن هذه السلع تكون بتكلفة أعلى من السلع المحلية الأمر الذي يفتح جو المنافسة.

ولفت خربوطلي إلى أن بدائل المستوردات تخفف فاتورة الاستيراد الكبيرة والتي زادت خلال الأزمة نتيجة توقف عدد كبير من الورشات والمعامل المحلية، منوهاً بأن أنواع بدائل المستوردات قد تكون سلعاً نمطية كالزجاج والإسمنت.. وغيرها، تنتج محلياً لكن إنتاجها لا يكفي حاجة السوق المحلية ويعوض النقص من الخارج، ويمكن أن يتم تصنيعها محلياً بالكامل، لكن يجب أن يُراعى منها أسس التكلفة أي أن تكون التكلفة والجودة منافسة للسلع المستوردة.

ولفت إلى أن هناك بعض السلع المستوردة يصعب إنتاجها محلياً بالكامل، لكن الكميات المستوردة منها ليست كبيرة، وإذا تم إنتاجها محلياً فسوف نحتاج إلى أسواق محلية وخارجية كبيرة لتصريفها، وذلك كي يكون حجم الإنتاج منها مجدياً اقتصادياً، إذ يعتمد على معدل العائد على الاستثمار وفترة استرداد رأس المال كما أنها تحتاج لطاقات إنتاجية كبيرة، مؤكداً أن الخيار يعود في النهاية للمستهلك الذي يحدد النوعية والسعر الذي يريده.

وأشار خربوطلي إلى أن مبدأ المنافسة ضروري لجهة تخفيض السعر ورفع الجودة، فتطوير المنتج دوماً يأتي من المنافسة، مبيناً أنه بوجود المنافسة يتطور المنتج وتنخفض تكاليفه على حين إنه عند منع المنافسة تتراجع نسبة الجودة، ولكن ذلك ليس قاعدة عامة فالمنتجات الغذائية والألبسة المحلية مطلوبة في السوق السورية وتنافس السلع الصينية بشكل كبير جداً، وهذا لا يشمل بعض الأنواع التي تدخل بتقانات واختصاصات معينة التي يحتاج المنتج المحلي إلى بعض الوقت ليكون قادراً على منافستها.

وأكد خربوطلي انخفاض نسبة المنتجات التركية التي تدخل بطرق غير نظامية في أسواق دمشق، فانتشارها الأكبر يتركز في المحافظات الشمالية، مشيراً إلى أن بعض أنواع السلع المحلية أفضل بكثير من مثيلتها التركية، لافتاً إلى الخوف من الإغراق في الأسواق، بمعنى أن تدخل سلع بأسعار زهيدة جداً تغرق السوق المحلية بها، الأمر الذي يضر حتماً بالمنتج المحلي.

وفي سياق آخر، بين خربوطلي أن السماح باستيراد البالة أو عدمه يعود لمدى قدرة المنتج المحلي على منافستها، فالبالة في بعض الأحيان تكون لماركات عالمية وأسعار رخيصة وعندها تكون المنافسة بين ماركة عالمية بسعر رخيص ومنتج محلي، الأمر الذي يجعل المستهلك يتجه للماركات وهذا عائد بالطبع لثقافة كل مستهلك.

«سورية الأم» يطلق المؤتمر الاقتصادي الثاني

«هيئة الاستثمار»: أي مقترح يؤدي إلى تسريع عجلة التنمية سيحصل على الدعم

قصي أحمد المحمد

صرحت معاونة رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ثريا إدلبي بأنّ الدول تسعى دائماً إلى البحث عن الآليات المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن الأولويات الوطنية، إذ إنّ الاستثمار يجذب اهتمام الدول والحكومات لإقامة المشاريع التي تحقق التنمية الاقتصادية.

جاء ذلك في محاضرة لها أمس خلال المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي أقامه تجمع سورية الأم تحت عنوان «البناء الاجتماعي والاقتصادي المتكامل» بالتعاون مع الهيئة السورية للاستثمار والهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري، موضحةً أن الكثير من الدول تعمل على تحسين بيئة الاستثمار لديها من خلال تطوير النظم المؤسساتية والإدارية الناظمة للترويج للمشاريع الاستثمارية لما لذلك من دور مهم في التوصل إلى الاستراتيجيات الملائمة لجذب المستثمرين والتأثير على قراراتهم الاستثمارية، منوهةً بأنه قُبيل الأزمة كان للعلاقات الدولية دور كبير في تحديد مؤشرات الاستثمار حيث اهتمت الحكومة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية في التأكيد على أهمّية موقع سورية الجغرافي بهدف تنشيط الاقتصاد السوري.

ولفتت إلى أنّ التركيز كان على توسيع قاعدة الشبكات والتمويل من خلال التوجه نحو الشرق عبر تعزيز العلاقات مع دول آسيا كالصين والدول الأخرى، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، مؤكّدةً أنّه كان لتلك العلاقات نتائج على الاستثمار في سورية.

وبينت إدلبي أنّه كان هناك زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية العاملة في المدن الصناعية ويعود ذلك إلى الدور الترويجي الذي تم من خلال الجهات المعنية داخل سورية مع الجهات الخارجية من خلال السفارات والتجمعات الأخرى.

وصرّح مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ«الوطن» بأنّ الهيئة مستعدة لتدعم كل مبادرة وطنية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، مبيناً أنّ الدعم تحت إطار الأنظمة والقوانين النافذة وبموجب مهام إحداث الهيئة الذي يسمح لها بالدعم لهذه المشاريع من خلال الترويج لها مادامت تحقق الأولويات وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتظهر نتائج يلمسها المواطن السوري، بالإضافة إلى منحها كل التسهيلات الموجودة.

وأوضح دياب أنّ كل مقترح في الجانب الاستثماري والتنموي يؤدي إلى تسريع عجلة دوران التنمية سيحصل على هذا الدعم، لافتاً إلى أنّ المشروع المطروح من قبل التجمع هو لمدينة متكاملة وكونها تحقق المتطلبات الداعمة للاقتصاد الوطني وتحقق الدعم الاجتماعي، مشيراً إلى أنّ ما طرح هو مشروع تطوير عقاري.

من جانبه تحدث رئيس تجمع سورية الأم محمود العرق عن مشروع مدينة الزيتون، كمدينة متكاملة تكون نواة للانطلاقة نحو الحلم الأكبر لسورية العظيمة، موضحاً أنّ المدينة تعنى بالبناء الاقتصادي والاجتماعي، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أنّنا اليوم نريد الكثير من المعلومات لنتعرّف على العالم الخارجي، والعالم في الوقت نفسه يحتاج إلى معرفة أكثر عن سورية، موضحاً أنّ قرار تجمع سورية الأم أراد العبور إلى المستقبل من خلال مشاركة كل مكونات الجغرافيا السورية العرقية والثقافية والدينية دون الالتفات إلى الماضي وما حمل من آلام.

لتعزيز الثقة بين المواطن والمصارف

تيناوي لـ«الوطن»: مطلوب تعديل إجراءات المركزي وإعطاء المصارف حرية في العمل

رامز محفوظ

صرّح نقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي لـ«الوطن» بأن الإجراءات الصعبة والمعقدة التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف، بشكل خاص على المصارف الخاصة؛ انعكست بشكل سلبي على المواطن الذي أودع أمواله ومدخراته في هذه المصارف.

وأوضح تيناوي أن بداية المصارف الخاصة كانت مشجعة قبل الحرب الإرهابية على سورية، إلا أن مفرزات الحرب وآثارها السلبية في الاقتصاد وبشكل خاص في المؤسسات المالية والمصرفية؛ أدت إلى إصدار قرارات وتعليمات قيّدت تلك المصارف وانعكست على الزبائن والمتعاملين معها، من الشرائح كافة، مما أدى إلى تراجع في ثقة المواطن بالمصارف.

تيناوي بيّن أنه مع اتساع مستوى الأمان الاقتصادي على الأرض بشكل رئيس بعد تحرير معظم الأراضي السورية من الإرهاب، فمن المتوقع منطقياً أن تزول تلك العوائق والمسببات التي تحجم الناس عن إيداع مدخراتهم لدى المصارف السورية، لافتاً إلى أن المفترض إعطاء مساحة من الحرية للمصارف الخاصة والمصارف العامة وتحريرهم من القيود المفروضة عليهم.

وشدد تيناوي على أن المصارف العامة في سورية بحاجة إلى إدارات كفوءة وذلك من خلال الاعتماد على الأكاديميين من الجامعات إلى جانب الفنيين، وخصوصاً المصارف الكبيرة التي لها وزن في السوق، التي تتعامل مع شريحة واسعة من المواطنين.

وتحدث تيناوي عن جملة عوامل ساهمت في إضعاف الثقة بين المواطن والمصارف العامة والخاصة، من بينها الإجراءات السابقة بتحديد سقف معين من المال يمكن سحبه من المصارف، الأمر الذي أدى إلى ردة فعل سلبية.

ولفت تيناوي إلى أن إجراءات المصارف اليوم تغيرت كلياً عن السابق، إذ إنها لم تعد تسمح بإيداع مبالغ كبيرة لديها لأن خزائنها ممتلئة، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على المواطن الذي يستغرب اليوم من القرارات والإجراءات التي تتخذها المصارف، موضحاً أن إعادة ترميم الثقة بين المواطن والمصارف يحتاج إلى وقت، وهذا يتطلب تعديل الإجراءات وإعطاء المصارف العامة والخاصة مساحة من الحرية في العمل.

وأشار تيناوي إلى أن المصارف الخاصة اليوم لا تختلف بشكل كبير عن المصارف العامة، ومن المفترض عليها أن تطور في آلية عملها في إدارتها حتى تواكب التطور الذي تحصل عليه المصارف الخاصة.

وأكد أنه يجب على الحكومة توفير البيئة الآمنة لرأس المال وعودة الأموال المهاجرة وتوافر الطمأنينة لرجال الأعمال، من خلال استقرار التعليمات الصادرة من المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية، ويجب ألا تكون التعليمات ردة فعل بل يجب أن تكون منسجمة مع رؤية مستقبلية لعمل المصارف، ولعودة الأموال المهاجرة يجب إعطاءها هامش فائدة مجزياً.

وانتهى تيناوي إلى أنه يجب إعطاءها مساحة من الحرية والعناية والاهتمام بالطاقم الإداري في المصارف، ولا بد من وجود مهنيين إضافة إلى الأكاديميين، إذ إن وجودهم يجنب المصارف الكثير من الصعوبات والثغرات، بالإضافة إلى استقرار التعليمات التنظيمية النافذة لعمليات الإقراض والاقتراض وتبسيط الإجراءات.

أما الدكتور علي كنعان (أستاذ المصارف في جامعة دمشق) فبين أنه لتعزيز الثقة بين المواطن والمصارف بشقيها العام والخاص يجب إقامة ندوات وبرامج تلفزيونية ولقاءات مع إدارة المصرف المركزي ومع إدارات البنوك إضافة إلى قيام إدارات البنوك بزيارات ميدانية للمشروعات التي تمولها، وعقد ندوات من غرف التجارة والصناعة تحفز من خلالها المستثمرين للعودة إلى الاقتراض من البنوك.